القطاع المصرفي الليبي يحوز على نسبة سيولة عالية جداً
حيث تشكل الموجودات السائلة نسبة 68.5 % من إجمالي الموجودات
موجودات أكبر أربعة مصارف ليبية تشكل ما نسبته 63.7 %
من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في نهاية الربع الاول من العام 2025

يضمّ القطاع المصرفي الليبي 21 مصرفاً واثني عشر مكتباً تمثيلياً لمصارف عربية، وستة مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية. وتُزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 675 فرعاً ووكالة، كما بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي حوالي 21,229 في نهاية الربع الأول من العام 2025. ويتضمّن الجدول رقم 1 قائمة المصارف العاملة في ليبيا.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في ليبيا

مصارف محلية	مكاتب تمثيلية لمصارف عربية	مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية
مصرف الجمهورية	مكتب تمثيل للمؤسسة العربية المصرفية/البحرين	مكتب تمثيل بنك فاليتا المالطي
مصرف الصحارى	مكتب تمثيل لبنك الإسكان الأردني	مكتب تمثيل المصرف العربي الإيطالي/ يوباي
المصرف الليبي الخارجي	مكتب تمثيل لبنك الإستثمار العربي الأردني	مكتب تمثيل بنك Bawag النمساوي
المصرف التجاري الوطني	مكتب تمثيل للمصرف العربي للإستثمار والتجارة	مكتب تمثيل كوميرز بنك الألماني
مصرف الوحدة	مكتب تمثيل لبنك قناة السويس	مكتب تمثيل بنك Uni Credit
مصرف شمال أفريقيا	مكتب تمثيل لبنك كاليون للتمويل والإستثمار	مكتب تمثيل البنك التجاري العربي البريطاني
مصرف الإستثمار العربي الإسلامي	مكتب تمثيل لبنك تونس العالمي	
مصرف التجارة والتنمية	مكتب تمثيل لبنك تونس العربي الدولي	
مصرف الواحة	مكتب تمثيل للمصرف التجاري وفا بنك المغربي	
مصرف الأمان للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل لمجموعة البركة المصرفية (البحرين)	
مصرف المتحد للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل للبنك المغربي للتجارة الخارجية	
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	مكتب تمثيل لبنك بيرايوس (مصر)	
مصرف الإجماع العربي		
مصرف المتوسط		
مصرف الأندلس		
مصرف الوفاء		
مصرف النوران		
مصرف الإسلامي الليبي		
مصرف اليقين		
مصرف التضامن		
مصرف الخليج الأول الليبي		

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

تطورات البيانات المالية للقطاع المصرفي الليبي

بلغ حجم موجودات القطاع المصرفي الليبي قرابة 188 مليار دينار في نهاية الفصل الأول من العام 2025، دون زيادة تذكر. في مقابل ذلك، بلغ حجم الودائع نحو 141 مليار دينار، والإئتمان نحو 34 مليار دينار. علماً أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من إجمالي القروض قد بلغت ما نسبته 78.0 % من مجمل الإئتمان. كما وصل رأس المال المجمّع للقطاع الى نحو 2.5 مليار دينار.

جدول 2: تطور الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في ليبيا

	2021	2022	2023	2024	الفصل الأول 2025
مليون دينار ليبي					
الموجودات	135,977	148,529	158,699	187,621	187,887
الودائع	92,114	102,053	125,944	146,988	141,487
القروض	19,637	22,971	28,510	32,815	33,705
رأس المال	4,697	5,295	5,779	11,593	11,871
مليون دولار أمركي					
الموجودات	29,660	30,836	33,316	38,166	38,843
الودائع	20,092	21,187	26,440	29,900	29,250
القروض	4,283	4,769	5,985	6,675	6,968
رأس المال	1,025	1,099	1,213	2,358	2,454

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

يُشار إلى أن القطاع المصرفي الليبي يحوز على نسبة سيولة عالية جداً، حيث شكّلت الموجودات السائلة نسبة 68.5 % من إجمالي الموجودات. وتدلُّ هذه الأرقام على أن مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الإقتصادي لا تزال محدودة، بسبب ما تحوزه المصارف الليبية من أصول سائلة وعدم التوسع في منح التسهيلات والقروض لمختلف القطاعات الإقتصادية.

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي الليبي (مليون دينار ليبي)

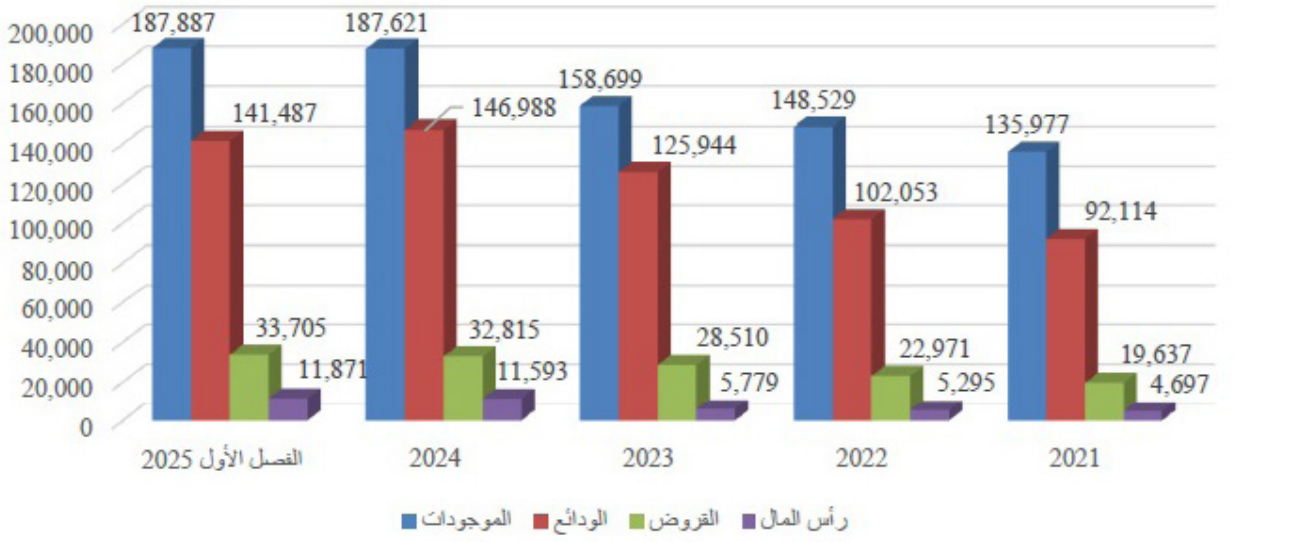

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

التركز المصرفي في القطاع المصرفي الليبي

في ما يخص نسبة التركز في القطاع المصرفي الليبي، فقد شكلت موجودات أكبر أربعة مصارف (وهي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، ومصرف الصحارى) ما نسبته 63.7 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في نهاية الربع الاول من العام 2025. وقد شكّل مصرف الجمهورية وحده ما نسبته 23.7 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، حيث عزّز مكانته كمصرف قيادي في السوق الليبية، ويتمتع بقاعدة مالية قوية وإنتشار جغرافي واسع، فضلاً عن دوره المحوري في تمويل المشاريع الإستراتيجية ودعم النشاط الإقتصادي الوطني.

أما على مستوى الخصوم الإيداعية، فقد إستحوذت المصارف الأربعة الكبرى على ما نسبته 65.7 % من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة من هذه المصارف نحو 84.7 % من إجمالي القروض المقدّمة من القطاع ككل. وتعود هذه النسبة المرتفعة بشكل خاص إلى الأداء التمويلي القوي لمصرف الجمهورية، الذي كان له دور ريادي في دعم قطاع الأعمال وتمويل الأنشطة التجارية والخدمية، مستفيداً من خبرته المؤسسية وتطوّره الرقمي المستمر.

وتعكس مؤشرات التركز المصرفي مدى سيطرة عدد محدود من المصارف على الجزء الأكبر من النشاط المصرفي، سواء من حيث الأصول أو الودائع أو الإئتمان أو حجم حقوق الملكية. ويتجلّى هذا التركز في القطاع المصرفي الليبي من خلال الحصّة السوقية للمصارف الأربعة الكبرى: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، ومصرف الصحارى.

رسم بياني 2: التركز المصرفي لأكبر خمسة مصارف ليبية (%)

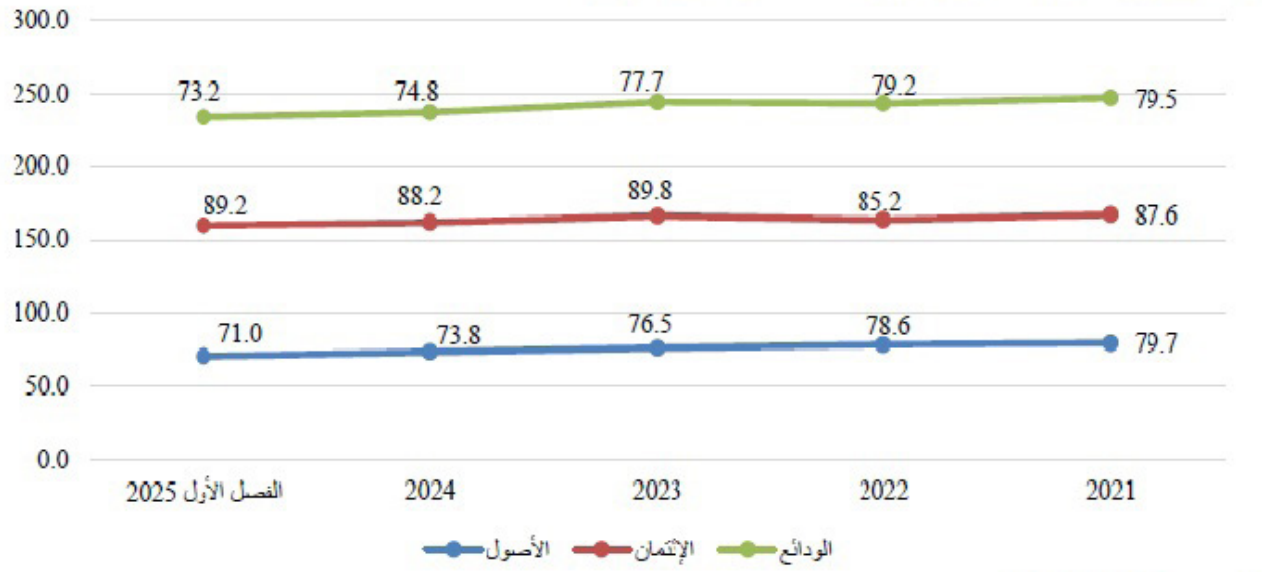

المصدر: البنك المركزي الليبي.

مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي

إرتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الليبي من 16.6 % إلى 24.2 % بين نهاية العام 2021 ونهاية الفصل الأول من العام 2025 (جدول رقم 3)، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من قبل المصرف المركزي ومتطلبات لجنة بازل. علماً أن إدارة الرقابة على المصارف والنقد قد إعتمدت في الآونة الأخيرة تطبيق أفضل الممارسات الدولية الخاصة بالمتطلبات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقد أصدرت تعاميم عدة في هذا الخصوص. من جهة أخرى، بلغت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول 6.3 % في نهاية الربع الأول من العام 2025، وتزيد عن النسبة المطلوبة وفق متطلبات لجنة بازل (3 %).

وأظهرت البيانات عن الديون المتعثّرة في المصارف أن نسبة الديون المتعثّرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية بلغت في نهاية الربع الأول من العام 2025 نسبة 19.1 %، حيث سجلت هذه النسبة إنخفاضاً طفيفاً عما كانت عليه في نهاية العام 2024 حينما بلغت 19.2 %. أما في ما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثّرة، فقد سجلت في نهاية الربع الأول من العام 2025 قرابة 63.9 %.

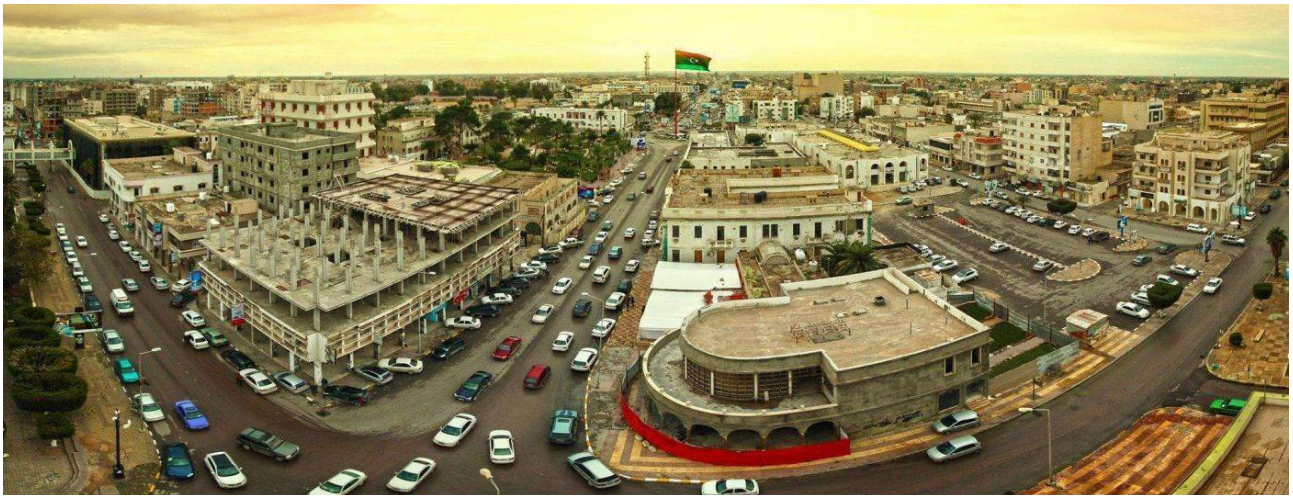

جدول 3: تطور مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي (%)

	2021	2022	2023	2024	الربع الأول 2025
كفاية رأس المال					
معدل كفاية رأس المال الكلي	16.6	15.7	15.3	24.3	24.2
معدل كفاية رأس المال الأساسي	15.3	14.3	13.6	23.1	22.9
رأس المال المدفوع الى إجمالي الأصول	3.5	3.5	3.9	6.2	6.3
حقوق الملكية الى إجمالي الأصول	4.7	5.2	6.1	7.1	7.8
جودة الأصول					
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	29.6	24.1	22.2	19.2	19.1
مخصصات الديون إلى إجمالي القروض المتعثرة	63.3	60.6	59.0	62.4	63.9
القروض المتعثرة الى إجمالي الأصول	4.3	3.8	3.9	3.4	3.4
الربحية					
العائد على متوسط الأصول	0.9	0.6	0.7	1.1	1.2
العائد على متوسط حقوق الملكية	18.5	10.7	12.4	16.2	14.7
نسبة هامش الفائدة الى إجمالي الدخل	12.1	16.1	16.5	16.6	17.0
السيولة					
نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول	68.2	66.7	66.9	70.4	68.5
نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع	21.3	22.5	22.6	22.3	23.8

المصدر: البنك المركزي الليبي.

وبالنسبة إلى مؤشر العائد على إجمالي الأصول، فقد سجّل في نهاية الربع الأول من العام 2025 نسبة 1.2 %. كما إنخفض معدل العائد على حقوق الملكية خلال الربع الأول من العام 2025 ليسجل نسبة 14.7 % مقارنة بـ 16.2 % في نهاية العام 2024.

أخيراً بالنسبة إلى مؤشرات سيولة القطاع المصرفي الليبي، فقد بلغت الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نسبة 68.5 % في نهاية الربع الأول من العام 2025، وهي في معظمها ودائع لدى المصرف المركزي. في المقابل، بلغت نسبة القروض والتسهيلات الإئتمانية الى إجمالي الخصوم الإيداعية في القطاع المصرفي نحو 23.8 % في نهاية الربع الأول من العام 2025.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية